



**AR**

**CD/15/R3**  
الأصل: إنجليزي  
قرار مُعتمد

**مجلس مندوبي  
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر**

جنيف، سويسرا  
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

**رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
إلى  
القمة العالمية للعمل الإنساني**

**قرار**

وثيقة من إعداد  
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر  
واللجنة الدولية للصليب الأحمر

## قرار

### رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

إن مجلس المندوبين،

إن يرحب بالقمة العالمية للعمل الإنساني وما تبذله من جهود مضيئة لتحديد أفضل السبل الرامية إلى تحسين الاستجابة الإنسانية العالمية،

إن يحيط علماً بمشاركة جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مشاركة فعالة في مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني، عارضة عليها منظور أكبر شبكة إنسانية في العالم،

١- يعتمد الرسالة الموجهة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني في مرفق هذا القرار؛

٢- يطلب عرض هذه الرسالة على المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته الثانية والثلاثين، كجزء من قرار بشأن "استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتنامية؛

٣- يناشد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوجيه هذه الرسالة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني في أنسب شكل ممكن.

## رسالة الحركة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

ترحب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالقمة العالمية للعمل الإنساني وبما تبذله من جهود استثنائية في مشاوراتها لتحديد أفضل الطرق لتحسين الاستجابة الإنسانية العالمية. وقد شاركت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي مشاركة فعالة في تلك المشاورات عارضة منظورنا باعتبارنا أكبر شبكة إنسانية في العالم تتميز بمبادئها الأساسية وبعدها متطوعياً وموظفياً المدربين الهائل. ولما كانت منظماتنا الفريدة تعمل في جميع السياقات، فقد ساهمنا في تلك المشاورات بما لدينا من خبرة في مجال الكوارث والنزاعات المسلحة.

### صون كرامة كل إنسان وتحسين سبل الحصول على المساعدة الإنسانية لمن يحتاج إليها

يقع مبدأ الإنسانية في صميم كل عمل إنساني وهو الهدف الذي ننشده بكل ما نقوم به. ويتطلب هذا المبدأ احترام كل البشر طوال الوقت.

**نطلب من القمة أن تقطع التزامات واضحة باحترام كرامة الإنسان وبمساعدة الناس وحمايتهم عند وقوع كارثة أو نزاع مسلح أو غير ذلك من حالات الطوارئ.** ينبغي تصميم الاستجابة الإنسانية بالكامل وتقديمها مع الإصرار على احترام كرامة الإنسان والارتقاء بها وحماية المستضعفين ومجتمعاتهم. وتشكل المشاركة جزءاً مهماً من أجزاء كرامة الإنسان. وينبغي للاستجابة الإنسانية أن تشمل بفعالية الأشخاص المتضررين للتخفيف من معاناتهم والحد من المخاطر المحدقة بهم. ومن شأن المشاركة بفعالية في إنقاذ الأشخاص وتعافيهم أن تصون الإحساس بالكرامة. ومن الضروري أن تعزز القمة إشراك الأشخاص المتضررين في العمل الإنساني وتُمكنهم من ذلك.

**نطلب من القمة أن تقر بأن فرص الوصول والقرب والثقة سمات ضرورية للعمل الإنساني الفعال.** تعد فرص وصول القائمين على العمل الإنساني ضرورية لنجاح العمل الإنساني. ويصل موظفو ومتطوعو الحركة إلى أكثر الأماكن المتضررة من الأزمات وعورة وعزلة، وتبرهن خبرتنا على أن أفضل استجابة إنسانية تُبنى بالعمل مع المجتمع المتضرر اليد في اليد. ولكي يكون العمل المنجز عملاً جيداً، يتعين أن تكون الوكالات الإنسانية قريبة من المجتمعات التي تحتاج إليها وأن تعمل بالتعاون مع السلطات المعنية. وتُبنى الثقة على أنجع وجه من خلال القرب من الناس. ففهم أفضل الطرق لتلبية احتياجات الناس فهماً حقيقياً ينبع من البقاء على مقربة من واقع حياة الناس.

### تأكيد التكامل في العمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية

يضطلع الأشخاص المستضعفون والحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني بأدوار ومسؤوليات حاسمة في الحد من الفقر والاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي من الأزمات الإنسانية.

**نطلب من القمة تشجيع الحكومات على زيادة قدرتها على ضمان الاستجابة الإنسانية واحترام القانون الدولي.** تلتزم الحكومات في المقام الأول، بموجب القانون المحلي والقانون الدولي، بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الخاضعين لسيطرتها، والحد من المخاطر والأضرار التي يتعرضون لها، والسماح لهم بالحصول على المساعدة الدولية وتيسير حصولهم على تلك المساعدة. ويفرض القانون الدولي التزامات أيضاً على المجموعات المسلحة من غير الدول. وليست الحكومات المؤهلة تماماً للقيام بهذا الدور بالكثيرة، كما تفتقر تلك الحكومات إلى الإجراءات والترتيبات المؤسسية الضرورية والموظفين المدربين لضمان إدارة المساعدة بفعالية، في إطار القانون الدولي.

**نطلب من القمة إجراء تغيير كبير في فعالية الاستجابة الإنسانية المحلية مع احترام التوازن في التكامل بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية.** لقد ثبتت قيمة القائمين على الاستجابة الإنسانية المحلية. ويعد تمكين الحكومة والجهات الفاعلة المحلية حاسماً لحركتنا وعلاقتنا مع الدول ولقواعد السلوك التي ننتهجها. وعادة ما يكون القائمون على الاستجابة المحليون في أقوى مكان لتقديم المساعدة الإنسانية السريعة والمناسبة ثقافياً والمستدامة إلى مجتمعاتهم. ففي غرب أفريقيا مثلاً وقبل أن يعي العالم الطبيعة الحقيقية لتهديد فيروس إيبولا، أخذ العاملون المحليون في مجال الصحة هم والمجتمعات المتضررة يعالجون المرضى ويعزلونهم ويدفنون الموتى. وفي سوريا دأب موظفو ومتطوعو الهلال الأحمر على القيام بالعمليات الإنسانية في ظروف غاية في الصعوبة معرضين لمخاطر شخصية جمة. ولا يزال النظام الدولي يشدد تشديداً هائلاً على أعمال الجهات الفاعلة الدولية، ما يجعل تأثير المنظمات المحلية في اتخاذ القرارات التشغيلية والسياسات والإنسانية غير كافٍ. ويرتكز التمويل العالمي للعمل الإنساني على المنظمات الدولية، فلا يحظى هذا العمل الإنساني بما يكفي من التمويل المباشر من الحكومات المتضررة والمنظمات الإنسانية المحلية.

ويتعين تغيير هذا الخلل. فمن شأن زيادة الاستثمارات المستدامة في نظم الاستجابة الوطنية والخدمات الأساسية أن تؤدي إلى إقامة شراكات أقوى بين الجهات الفاعلة المحلية والجهات الفاعلة الدولية. ويلزم إيلاء الأولوية إلى قدرات الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية وتحسينها. وينطوي ذلك على حماية تلك الجهات الفاعلة المحلية وتأمينها، شأنها في ذلك شأن متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعملون في ظروف خطيرة.

ويمكن للاستجابة الإنسانية المحلية أن تواجه قيوداً حقيقية عندما لا تتمتع الحكومات والمنظمات المحلية بالقدرة أو الرغبة أو الخبرة اللازمة لحماية المحتاجين ومساعدتهم. ويمكن أن تشكل الأنشطة الإنسانية الرئيسية أيضاً مصدر خطر للجهات الفاعلة في المجتمعات التي تعاني من الاستقطاب. وفي هذه الظروف يجب الإقرار بالدعم الإنساني الدولي الرئيسي وتيسيره على النحو الواجب لتحقيق المصالح الفضلى للسكان المستضعفين. وفي ظل النزاعات المسلحة يقر القانون الدولي الإنساني بهذا التكامل ويكلف المنظمات الإنسانية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتقديم خدماتها، وذلك بعد الحصول على إذن في ظل ظروف معينة.

### **تلبية احتياجات السكان في الأجل الطويل**

تبين تجربتنا أن الكوارث والنزاعات المسلحة ما هي إلا تجارب طويلة الأجل يمر بها السكان، وتتسبب في أوجه ضعفهم قبل الأزمات الكبرى وخلالها وبعدها. ويضطر الكثير من الناس العيش في ظل مخاطر متواصلة وأوجه ضعف مستحكمة وأزمات متكررة على مدى عقود. وتطرح هذه الأزمات تحديات طويلة الأجل أمام الحكومات في ظل معاناة الموارد المتاحة للسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية للدولة للتغلب على التدهور على الأجل الطويل.

**نطلب من القمة إيلاء الأولوية لأشكال الاستثمار التي تلبى الاحتياجات الإنسانية وتزيد أيضاً من قدرة الأفراد والسكان والبلدان على الصمود.** يعد الاستثمار في قدرة الأفراد والسكان والبلدان على الصمود جزءاً أساسياً من أجزاء هذا التدبير. ومن الضروري أن يكون الناس على أهبة الاستعداد وأن تزيد قدرتهم على الصمود في مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها في بيئات عيشتهم والتكيف معها قدر المستطاع،

<sup>1</sup> انظر مدونة سلوك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة من الكوارث (١٩٩٤)، ومبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية (٢٠١٣).

بحيث يمكن تلبية احتياجاتهم والحد من المخاطر التي يتعرضون لها والمناورة بالإجراءات المتخذة لصالحهم عند الضرورة. ويتطلب هذا التكيف دعماً واستثماراً فعالين مستدامين مرنين يمكن التنبؤ بهما. وتحتاج الدول والسكان إلى بنية تحتية وخدمات وسبل عيش قادرة على الصمود، لكن في ظل النزاعات المسلحة لا يمكن أن يُنتظر أن يضحى السكان قادرين على الصمود أمام الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، من قبيل الهجمات المباشرة على المدنيين أو الأهداف المدنية والهجمات العشوائية وحالات الاغتصاب والتشريد القسري والجوع.

**نطلب من القمة تشجيع الاستثمارات الإنسانية الاستراتيجية طويلة الأجل في حالات النزاعات المطولة والأزمات المزمنة.** تتطلب النزاعات المطولة والأزمات المزمنة وحالات التشريد طويلة تدبراً كبيراً من الدول المتضررة والمنظمات الإنسانية والمانحين. ويلزم تخطيط الدعم المقدم إلى البنية التحتية والخدمات الحاسمة تخطيطاً استراتيجياً ودعمها بتمويل مرن يمكن التنبؤ به لعدة سنوات. ويجب الحد من العراقيل التي تعكس مسار التنمية قدر المستطاع وينبغي أن تراعي الاستثمارات الإنسانية الاستراتيجية غايات أهداف التنمية المستدامة للحد من الجوع وتحسين الصحة والحفاظ على بنية تحتية للمياه والإصحاح والطاقة قادرة على الصمود لعدة ملايين من السكان الذين توقعهم النزاعات والكوارث فريسة بين براثن الفقر.

**نطلب من القمة إيلاء الأولوية للابتكار الإنساني تماشياً مع المبادئ الأخلاقية التي تضمن أن كل الابتكارات تخدم المصالح الفضلى للمحتاجين.** لطالما كانت حركتنا في طليعة الابتكارات الإنسانية المهمة، مثل المساعدة النقدية والعمليات الجراحية المحسنة أثناء الحروب وتطبيق التكنولوجيا الجديدة لتتبع الأسر وإشراك المجتمعات. ومن الضروري القيام بالمزيد من الابتكارات عند مواجهتنا لتحدي الاحتياجات طويلة الأجل الصعب. وستكتسي الابتكارات الحضرية أهمية خاصة لأن جزءاً كبيراً من عملنا الآن يدعم سكان المدن. وتبين خبرتنا أن من اللازم اختبار الابتكار على أساس المبادئ الإنسانية ومبادئ الابتكار الأخلاقي التي وضعتها حركتنا.

### **الإقرار بمختلف النظم الإنسانية وتمكينها**

تشجع المشاعر الإنسانية مختلف الجهات الفاعلة على حماية ومساعدة المجتمعات التي تتعرض للنزاعات المسلحة والكوارث والأزمات.

**نطلب من القمة الإقرار بعدم وجود نظام دولي وحيد للاستجابة الإنسانية، واحترام التآزر بين مختلف النظم وتمكينها.** ستنبع فاعلية العمل الجماعي من الاحترام المتبادل بين مختلف الجهات الفاعلة القائمة على العمل الإنساني، وليس من الرغبة في فرض نظام واحد على الآخرين. والتحدي المطروح لا يكمن في وضع نظام واحد بل في الجمع بين مختلف القدرات والنظم بفعالية في سياق واحد والعمل في إطار مدونة إنسانية مشتركة تضع الإنسانية في المقام الأول.